

شككت فاعمد إلى « الجارين والظرف » فأزل كلا منهما عن مكانه الذى وضعه الشاعر فقل « سألت شعاب الحى بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره » ثم انظر كيف يكون الحال وكيف يذهب الحسن والحلاوة ، وكيف تعدم أريحيتك التى كانت ، وكيف تذهب النشوة التى كنت تجدها .^(١) وبهذا التخريج يقف أمام كثير من آى الكتاب مثل ﴿ وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ و﴿ وَبَحَرْنَا الْأَرْضَ عُبُونًا ﴾ و﴿ وَلَكُرِّ فِي الْقِصَاصِ حَيَوَةٌ ﴾ و﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ﴾ وكثير غيرها .

وعبد القاهر فى سبيل نظريته فى النظم لا يخشى أن يجراً على « الجاحظ » الذى اتخذه اماماً فى دراسته « والذى استهدى بأمثلته فى كثير مما كتب ، فيمدحه اذا كتب وراعى المعنى . وزاوج بين العبارات ، ولم يتطلب لها السجع المتكلف ، ولكنه لا يرى كلامه داخلاً فى باب « النظم » الذى يقرره ، لأنه من الممكن فى نثر الجاحظ . أو فى بعضه فى الأقل . أن تقدم وتؤخر فى جملة ، من غير اخلال بالمعنى لكثرة ما يورده على المعنى الواحد من كثير العبارات ، وبيناً يراه فى « أسرار البلاغة » مثلاً أعلى للعبارات التوائم والتى تتفق بالوداد على حسب اتفاقها بالميلاد « اذ يراه فى « دلائل الإعجاز » « كمن عمد إلى لآل فخرطها فى سلك لا يبغي أكثر من أن يمنعها التفرق ، « وكمن نضد أشياء بعضها على بعض ، لا يريد فى نضده ذلك أن تجيء له منه هيئة أو صورة ، بل ليس الا أن تكون مجموعة فى رأى العين » . ثم يعتذر له بأن معناه لا يحتاج لأكثر من عطف لفظ على مثله ، وضم الكلام بعضه إلى بعض ، لأن مثل هذا الضم لا يحتاج إلى فكر وروية .^(٢)

وجمال الكلام يريد عبد القاهر أن يكون منسوباً للنظم ولللفظ أيضاً ، ولكن ما ينكره هو أن يراك « قد حفت على النظم فتركته ، وطمحت ببصرك إلى اللفظ ، وقدرت فى حسن كان للنظم ولللفظ ، أنه للفظ خاصة ، لأن اللفظ هو موضع الاستعارة ، وعنده أن الاستعارة فى المعانى لا فى الألفاظ .

(١) دلائل الإعجاز ص ٧٤ .

(٢) قارن بين عبارته عن الجاحظ فى « اسرار البلاغة » ص ٦ ، ٧ وبين ما قاله فى دلائل الإعجاز ص ٧٢ و ٧٣ .